IEMA Transforming the world to sustainability

موجز معهد الإدارة والتقييم البيئيين

تقديم المؤتمر الدولي للمناخ هذا العام

نوفمبر/ تشرين الأول 2022

تتيح مذكرة الإحاطة هذه استعراضًا موجزًا بشأن التوقعات المرجوة في الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف (COP27) المزمع عقدها في جمهورية مصر العربية في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني 2022. ونستعرض في السطور التالية الموضوعات الرئيسية التي يتضمنها جدول الأعمال والمعلومات المرجعية والسياق العام لبعض المحاور الشائكة الأكثر صعوبة.

المعلومات المرجعية لمؤتمر COP27
أزمة المناخ تتفاقم ولكن يبقى الأمل

كان مسؤولو منظمة الأمم المتحدة قد حذروا من أن تغير المناخ تتسارع وتيرته على نحو مفرط.

وفي عام 2015 في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف (COP21)، اعتمد 195 بلدًا المعاهدة المُلزمة قانونًا «اتفاق باريس»، والتي تهدف غايتها إلى الحد من الاحتباس الحراري إلى أدنى من درجتين مئويتين (2 °م)، وفي الحالة المثالية ليس بأكثر من 1.5 درجة مئوية (1.5 °م)، مقارنة بمستويات ما قبل الثورة الصناعية. ورغم 6 سنوات من العمل منذ ذلك الحين، يسير العالم حاليًا صوب أكثر من ضعف هدف 1.5°م بحلول منتصف هذا القرن وتشير النماذج إلى أن احترار محتمل يصل إلى 4 °م.

وبينما تتسارع مخاطر المناخ وتصبح الآثار أكثر شدة، تتوالى الصدمات عبر الأنظمة الطبيعية والإنسانية، وغالبًا ما تتضاعف جراء آثار من أنشطة إنسانية أخرى. وفي أسوأ الحالات، تم الوصول إلى عتبات أصبحت القدرة على الصمود (التعافي) من بعدها أمرًا مستحيلاً لعقود من الزمان أو حتى لآلاف السنين.

إن لتغير المناخ تأثيرًا بالغًا على الفقراء ويمكن أن يفاقم عدم المساواة الاقتصادية والجنسانية فضلاً عن حالات عدم المساواة الاجتماعية الأخرى. وإجراءات التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه التي تتسم بالشمولية الكاملة تستفيد منها الفئات الأشد ضعفًا. وتحقيقًا لهذه الغاية، يجب أن تُظهر عمليتا الحوكمة وصنع القرار التزامًا بالمساواة بين الجنسين، والمساواة بين الأعراق، والتماسك الاجتماعي، وحماية حقوق الشعوب الأصلية، ودمج ذوي الإعاقة، وتحقيق الإنصاف فيما بين الأجيال والشباب، وإعلاء حقوق النساء والفتيات، وقيادة ومشاركة الأشخاص المهمشين في عملية صنع القرار، والاعتراف بقيمة معارفهم وقيادتهم، ودعم العمل الجماعي للفئات الاجتماعية المتنوعة بشأن المناخ.

تشير تقارير الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ إلى القدرة على التكيف محدودة للغاية بالفعل في العديد من المواقع في العالم. ويذكر الفريق أيضًا أن الجهود المبذولة فيما يتعلق بالتكيف والتخفيف يمكنه الحد من المخاطر ومواطن الضعف اللتين تتسبب فيهما الأحوال المناخية المفرطة. ويعتمد دخول هذه الجهود حيز التنفيذ على القدرة والفعالية لعمليتي الحوكمة وصنع القرار. التحرّك العاجل أمر حاسم الأهمية. في لغة مؤتمر الأطراف: 1.5درجة تعني لا تزال هناك حياة، ولكن النبض ضعيف.

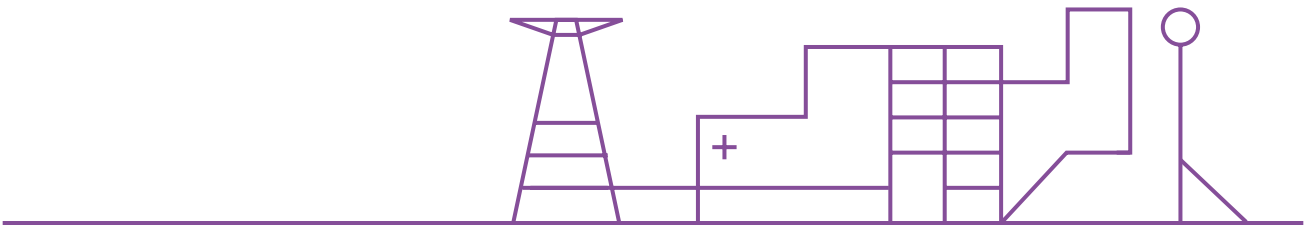

الرحلة إلى COP27

لا تزال منظمة الأمم المتحدة تعقد مؤتمر الأطراف السنوي بشأن تغير المناخ قرابة ثلاثة عقود، ومؤتمر عام 2022 هو الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف، ويُذكر اختصارًا باسم COP27.

وقد عُقدت من قبل قمتان بالغتا الأهمية، هما مؤتمر الأطراف COP21 الذي أثمر «اتفاق باريس» ومؤتمر الأطراف COP26 الذي أثمر ميثاق جلاسكو للمناخ.

ألزم اتفاق باريس البلدان الأعضاء بالعمل معًا للحد من الاحتباس الحراري إلى ٥,١ درجة، والتكيف لآثار المناخ المتغير، وإتاحة الآليات المالية اللازمة لتحقيق هذه الأهداف. كما التزمت البلدان أيضًا بنشر الخطط المعنية بمقدار تخفيضها للانبعاثات الخاصة بها (والمعروفة باسم «المساهمات الوطنية لمكافحة تغيُّر المناخ»). واتفقت على مراجعة هذه الخطط كل خمس سنوات وهي تضع نصب أعينها رفع الطموح. ولم تضع المساهمات الوطنية لمكافحة تغيُّر المناخ المعلنة في باريس العالم صوب تحقيق هدف ٥,١ درجة، مما نجم عنه تأخير خطير في الوتيرة المطلوب بها تطبيق تدابير التخفيف. واشرأبت الأعناق وتوجهت العيون صوب مؤتمر الأطراف COP26، حيث كان يتعين على البلدان اللحاق بما قد فاتها فضلاً عن إظهار تقدم مستمر باتجاه تحقيق الأهداف.

أكد ميثاق جلاسكو على الخطر العاجل الذي يشكله تغيّر المناخ. وكان محور الاتفاقيات الرئيسية هو علوم وإلحاح تغير المناخ، والحاجة إلى تخطيط كافة الدول للتكيف والتخطيط له وتمويله خصيصًا من أجل الفئات الأكثر ضعفًا، والتأكيد المستمر والمتجدد بشأن التخفيف، وزخمًا جديدًا للموارد التمويلية ونقل التقنية وبناء القدرات لأغراض التخفيف والتكيف. ولئن حُصر (وتأخر) مؤتمر COP26 جراء الجائحة فإن مؤتمر COP27 سوف تحصره الحرب في أوروبا وتبعاتها على قيود العرض في مجالي الطاقة والغذاء، والتي لا تزال تتوالى آثارها تترى في كافة أرجاء العالم. ولن يكون أي بلد بمنأى عنها، إلا أن البلدان الأشد فقرًا ستكون أكثرها معاناة. ورغم انعدام الصلة المباشرة بالمناخ فإن آثار الإجراءات المتخذة استجابة لها سوف تؤثر على المناخ (على سبيل المثال في حالة استخدام أنواع وقود أحفوري أكثر اتساخًا من الغاز كمصدر للطاقة) وسوف تحمل خطر تحويل اهتمام الحكومات وتمويلاتها. وبالإضافة إلى ذلك، شهد عام ٢٢٠٢ أحداث طقس مفرط متواصلة في شتى أنحاء العالم، مما تسبب في فقدان الأرواح وسبل العيش، وأظهر لأي متشكك باق على رأيه أن تغير المناخ خطر حقيقي للغاية.

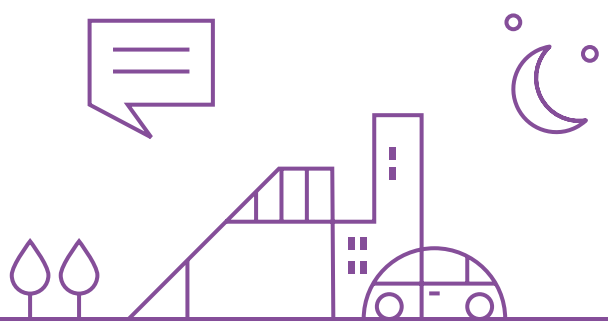

محاور COP27 تخفيف المخاطر والآثار

تخفيف مخاطر وآثار تغير المناخ هو مجموعة من الإجراءات تهدف إلى خفض أو منع انبعاث غازات الدفيئة (الاحتباس الحراري) إلى الغلاف الجوي.
يتمثل هدف اتفاق باريس في تثبيت زيادة على المتوسط العالمي لدرجة الحرارة دون درجتين مئويتين (2°م) فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية، ومواصلة الجهود للحد من زيادة درجة الحرارة، بحيث لا تتجاوز 1.5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية.

يجب على كل «طرف» حساب وتقديم مساهمته الوطنية لمكافحة تغيُّر المناخ باتجاه هذا الهدف. ولتحقيق هدف 1.5 درجة مئوية، يتعين خفض انبعاثات غازات الدفيئة (الاحتباس الحراري) بواقع 45% بحلول عام 2030 مقارنة بمستوياتها عام 2010، والوصول إلى الصافي الصفري بحلول منتصف هذا القرن. تشير التقديرات الواردة في التقرير التجميعي الذي يأخذ في حسبانه جميع المساهمات الوطنية لمكافحة تغير المناخ إلى أن المستوى الإجمالي لانبعاثات غازات الدفيئة ستكون في الواقع 13.7٪ فوق مستويات 2010 عام 2030. واستمرارًا لمقارنة COP لمريض يعاني من حالة حرجة فإن 1.5 درجة تعني أنه لا تزال هناك حياة ولكن مع نبض ضعيف، بيد أنه حاليًا أيضًا غير مستجيب.

في ضوء هذه الفجوة الهائلة، يجب على جميع «الأطراف» الآن إعادة النظر في مساهماتها الوطنية لمكافحة تغير المناخ وتعزيزها وإعادة تقديمها قبل مؤتمر COP27، مع الوضع في الاعتبار الظروف الوطنية المختلفة والحاجة إلى مرحلة انتقالية عادلة. وسوف يتم إعداد تقرير تجميعي محدّث لغرض مؤتمرCOP27 كما سيتم استعراضه في هذا المؤتمر.

التكيف

التكيف هو سلسلة من التغييرات التي تطرأ على العمليات والممارسات والهياكل استجابة لمناخنا المتغير. وتقر الجهود المبذولة بشأن التكيف بأن المناخ يتغير فعليًا وسوف يستمر في التغير، وهي تسعى إلى الحد من الأضرار المحتملة والاستفادة من أي فرص.
شهد مؤتمر COP26 زخمًا كبيرًا بشأن التقدم في عملية التكيف، وتم حث جميع «الأطراف» على المزيد من إدماج التكيف في التخطيط على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي. ودعى ميثاق جلاسكون «الأطراف» كافة التي لم تتقدم بعد باتصالاتها بشأن التكيف إلى التقدم بها قبل انعقاد مؤتمر COP27، وذلك بغية إتاحة مُدخلات مناسبة زمنيًا للتقييم العالمي المقرر في 2023. وجرى الاعتراف بالحاجة إلى المزيد من الأبحاث حول فهم الآثار العالمية والإقليمية والمحلية لتغير المناخ، وخيارات الاستجابة، واحتياجات التكيف.

ومن الأهمية أن مؤتمر COP26 أطلق برنامج عمل جلاسكو-شرم الشيخ بشأن الهدف العالمي للتكيف. أقر اتفاق باريس الهدف العالمي للتكيف لرفع القدرة على التكيف، وتعزيز المرونة، والحد من قابلية التأثر بالتغيرات المناخية، بهدف المساهمة في التنمية المستدامة وضمان استجابة تكيف ملائمة وكافية في سياق هدف الحد من درجة الحرارة. ويجري في الوقت الحاضر تنفيذ هذا البرنامج الذي تبلغ مدته عامين وله سبعة أهداف مترابطة تسعى إلى إقرار فهم جيد للهدف العالمي للتكيف، وماهية المقاييس، وكيفية قياسها ورصدها، والارتقاء بعمليات التخطيط والتنفيذ خاصة من خلال العملية متعددة الجنسيات لمشاركة وإيصال المنهجيات المشتركة. والمساهمات في هذه العملية والاجتماعات رفيعة المستوى قيد التنفيذ ومن المتوقع توسيعها من خلال رئاسة مصر لمؤتمر COP

تمويل الأنشطة المناخية

يتأتى تمويل الأنشطة المناخية من القطاع العام والقطاع الخاص ومصادر تمويل بديلة تدعم تدابير تخفيف مخاطر وآثار تغير المناخ والتكيف له. وتضمن اتفاق باريس تعهدًا من البلدان المتقدمة بإتاحة 100 مليار دولار أمريكي سنويًا بحلول عام 2020 من أجل الجهود المبذولة لمكافحة تغير المناخ في البلدان النامية. ومن المتوقع أن يعمل ذلك على تمويل تدابير تخفيف مخاطر وآثار تغير المناخ والتكيف له.

ويتسم تتبع وقياس تمويل الأنشطة المناخية على الصعيد العالمي بالتعقيد. فأولاً قبل أي شيء آخر، لم يحدد الاتفاق كيفية قياس كل تعهد من تعهدات البلدان. والمنظمات المختلفة لا تتفق على كيفية تقييم أنواع التمويل المختلفة كالقروض والمنح، وعلى كيفية إعداد التقارير بشأن المشروعات المختلفة مثل البنية التحتية وكيفية تصنيفها. وعلى غرار ذلك، ليس ثمة اتفاق جماعي حول كيفية إقرار ما هي «الحصة الوطنية العادلة»، وحول كيف وهل تراعي العملية الحسابية الثروة أو الانبعاثات السابقة أو السكان.

ومهما كانت طريقة إعداد العملية الحسابية، ما تم الاتفاق عليه في مؤتمر COP26 هو أن تمويل الأنشطة المناخية لا يرقى إلى المستوى المطلوب من عدة نواحٍ، ولم يتم حشد وتعبئة مبلغ 100 مليار دولار أمريكي الكامل. وفضلاً عن ذلك، تم الاتفاق على أنه حتى وإن تم حشده وتعبئته فسيقصر قصورًا بالغًا عن التمويل الفعلي الذي تم التخطيط بأنه مطلوب كل عام للمحافظة على هدف 1.5 درجة مئوية وللحيلولة دون أن تصبح مناطق شاسعة من العالم غير مأهولة في الواقع العملي. تم نشر خطة تنفيذ تمويل الأنشطة المناخية قبيل مؤتمر COP26 مباشرةً وسوف تتم مناقشة التنفيذ وفقًا لها بلا شك في COP27.

يتوجه معظم تمويل الأنشطة المناخية نحو التخفيف وليس التكيف. ويتدفق تمويل الأنشطة المناخية من القطاع الخاص بسهولة أكبر إلى تدابير التخفيف، مثل البنية التحتية للطاقة المتجددة أو مركبات الانبعاثات المنخفضة، والتي توفر عائدات موثوقة على نحو معقول على الاستثمار. وعلى الجانب المقابل، من المرجح أن يكون تمويل تدابير التكيف من الأموال العامة. وتتسم تدابير التكيف مثل الدفاعات الطبيعية والاصطناعية ضد الفيضانات وزراعة محاصيل تثبيت التربة بالمزيد من الصعوبة في التقييم والقياس حين تُنفذ قبل وقوع الكوارث، وربما لا تثمر العائدات التي يسعى إليها المستثمرون. وهكذا يفوتها التمويل التجاري، وغالبًا ما يتم تمويلها بعد وقوع الكارثة وتميل إلى أن تندرج ضمن فئة المساعدات الدولية. ومن الناحية الإنسانية والمالية، فإنه من الواضح جدًا أن التكيف أكثر كلفة كثيرًا بعد حدث مفجع يتسبب فيه تغير المناخ، أو بعد\ فترات طويلة من التراجع المزمن، وعلى أي حال فإن هياكل التمويل الحالية للتمويل الدولي لا تزال تضع العراقيل أمام تدفق الأموال التي تشتد الحاجة إليها إلى المشروعات في الأماكن التي ربما حالت فيها دون وقوع الكوارث. وقد أوضح ميثاق جلاسكو أنه على تمويل تدابير التكيف أن يكون كافيًا ومتوقعًا كليهما، وينبغي مضاعفته على الأقل في القيمة من مستويات عام 2019 بحلول عام 2025. ويستمر الجدل حول كيفية وضع ذلك موضعه من التنفيذ.

التعاون

أحد أسباب التقدم البطيء المتصور في المفاوضات والنتائج هو أيضًا القوة الذاتية لعملية مؤتمر الأطراف: الطبيعة القائمة على الإجماع للمفاوضات والاتفاقات. فثمة تنوع كبير للمجموعات التي تحضر المحادثات، حيث يتعين تمثيل ومشاركة جميع أصحاب المصلحة قبل توقيع الاتفاقات. وعلى حين أن هذا يعني أن التقدم متزايد وليس جذريًا، ومن ثم تكون النتائج تعاونية وهو أمر بالغ الأهمية. أكدت الرئاسة المصرية لمؤتمر COP27 أنه يجب أن يكون البشر في صميم المحادثات بشأن المناخ، لا سيما الفئات الأشد تعرضًا لآثار تغير المناخ.

الموضوعات الساخنة

الفحم ودعومات الوقود الأحفوري غير الفعالة

سوف تستمر المحادثات حول الفحم موضوعًا رئيسيًا، وإن أصاب القول فربما أصبحت المواقف أكثر تصلبًا. وفي مؤتمر COP26، تم استبدال التعهد «بالتخلص التدريجي» من الفحم في الساعة الحادية عشرة - بعد ضغوط كثيرة من قطاع الفحم ومستخدميه - بالتعهد «بالتخفيض التدريجي». وأصيب مؤيدو التخلص الكامل من الفحم بخيبة أمل في ذلك الوقت، الذين ظنوا أنهم ناهزوا التوصل إلى تحقيق هذا الهدف، ولكن ومع وضع أزمة الطاقة الحالية بضغوط لم تكن منظورة على إمدادات الطاقة سترى جماعات الضغط المؤيدة لبقاء الفحم الفرصة سانحة لإعادته بقوة إلى طاولة المفاوضات.

أيضًا، تضمن ميثاق جلاسكو للمناخ دعوة «للأطراف» للتخلص التدريجي من دعومات الوقود الأحفوري غير الفعالة مع توجيه الدعم إلى الفئات التي سوف تتأثر بما ينتج عن ذلك من ارتفاع في الأسعار. ومرة أخرى، فإن القيود الحالية على إمدادات الطاقة تعني بذل بلدان عديدة لجهود مضنية للتوصل إلى فهم لكيفية إتاحة طاقة ميسورة التكلفة إلى شعوبها على الإطلاق، دون النظر إلى مدى فعالية أي دعومات أو مدى اتصافها بأي صفة أخرى. ومن الناحية النظرية يمثل ذلك فرصة لإدخال تغييرات سريعة وإيجابية على الأسواق، إلا أنه في الواقع العملي أمر ملح عاجل حتى أن الأطر الزمنية قد تلزم بالتوصل إلى حلول وسط. ويبقى أن نرى كيف ما سيؤول إليه أمر هذه الجدلية في مؤتمر مصر، لكن يمكن للنتائج أن تؤدي إلى تبعات طويلة الأمد.

حقق مؤتمر COP26 تقدمًا هائلاً في لائحة قواعد الاتجار بانبعاثات الكربون، التي اندرجت ضمن المادة السادسة (6) من اتفاق باريس. والاتجار في انبعاثات الكربون يمكن البلدان ومؤسسات الأعمال من التطلع خارج حدودها بحثًا عن فرص لشراء تعويضات عن انبعاثاتها. والمبدأ العام لهذه الآلية هو من المسائل الشائكة؛ إذ يرى بعض المعلقين أنه يعطي تصريحًا للبعض بالتلويث، وفي نهاية المطاف قد يقوض الجهود الأخرى التي تسعى إلى القضاء على انبعاثات الكربون. وفي المقابل، يمكن أن تكون آلية مفيدة لتيسير الاستثمار في تقنية تخفيض الانبعاثات، ما كانت حالة مخالفة الواقع هي أن التقنية قطعًا لم يكن لها أن تحدث بدون إطار عمل الاتجار في انبعاثات الكربون. وبعيدًا عن المبادئ العامة، يظل هناك جدال كبير حول الآلية لغرض عمليات الاتجار. ومن الناحية النظرية، أزال مؤتمر COP26 المسائل التي تتعلق بالعد المزدوج (حيث يقوم بلد من البلدان بعد تخفيض في الانبعاثات في حسابات الكربون خاصته وفي الوقت ذاته يبيعه إلى بلد آخر من أجل حساباته). وعلى أي حال، سوف تكون المسائل الشائكة العديدة حول تفصيل التنفيذ محل جدل ومناقشة لبعض الوقت، بينما تتطور الهياكل والقواعد ويستمر اشتداد سوق عمليات الاتجار.

جنبًا إلى جنب مع المحور العام لتمويل الأنشطة المناخية، هناك محور التمويل مقابل الخسائر والأضرار. فالبلدان الأشد تأثرًا تدعو البلدان الأشد إطلاقًا لانبعاثات الكربون إلى إنشاء صندوق للسداد مقابل الخسائر والأضرار غير القابلة للإصلاح التي يسببها تغير المناخ. وتم التعبير عن قضيتها بوضوح، ويدعمها أدبيًا دعاوى قانونية موازية يتم رفعها في أرجاء العالم ضد الشركات الكبيرة من قبل مناصري البيئة الذين يسعون للحصول على تعويضات عن الأضرار. وفي جلاسكو، مبدأ الخسائر والأضرار مذكور في الوثائق، إلا أن المناقشة بشأن التصور الصريح والاعتراف بالمسؤوليات التاريخية قد أُكفيت عليهما القِدر بشكل فعال ليذهبا طيات النسيان. وبعد ٢١ شهرًا أخرى من الأحداث المناخية المفرطة والمدمرة في شتى أنحاء العالم بما في ذلك بعض أشد البلدان فقرًا، يمكننا أن نتوقع أن يطل مجددًا وبقوة في شرم الشيخ.

ما الذي يريد معهد الإدارة والتقييم البيئيين أن يتحقق في COP27؟

يسعى معهد الإدارة والتقييم البيئيين إلى تحقيق ريادة العمل المناخي على كافة المستويات، وأعضاؤنا وشركاؤنا يركزون جهودهم على تمكين إعادة توجيه الاقتصاد والمجتمع بعيدًا عن نهج «الأعمال كالمعتاد» وباتجاه التغيير التحويلي المطلوب للتصدي لتغير المناخ الجامح وبناء القدرة على التعافي (المرونة) من التغييرات التي وقعت بالفعل. ونحن نعمل بالتعاون مع بعضنا بعضًا لتقاسم أفضل الممارسات فيما يتعلق بهذه التحديات الحرجة. وبفضل أعضائنا وشركائنا الذين ناهز عددهم 19000، فإن قدراتنا لتبادل المعرفة الفائقة تعني أننا نتبوأ مركزًا جيدًا يمكننا من تقديم الدعم في إيضاح التفاصيل ثم تنفيذ التدابير عالية المستوى التي يتم الاتفاق عليها في مؤتمر COP27.

يريد معهد الإدارة والتقييم البيئيين أن يتحقق تقدم حقيقي في مؤتمر COP27في جميع المحاور الرئيسية كما تم بيانه في هذه الوثيقة التوضيحية. وينبغي أن تنتقل البرامج والتعهدات من لوحة الرسم إلى التنفيذ - تحويل الطموح إلى عمل. وبشأن التخفيف، نريد أن نرى جميع المساهمات الوطنية لمكافحة تغيُّر المناخ لا يتجاوز مجموعها ٥,١ درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية. وهذا سيتطلب التزامات ضخمة من المشاركين. وفضلاً عن ذلك، فإننا نسعى إلى التزامات مطلقة للتخلص من استخدام الوقود الأحفوري، وإلى إحراز تقدم بشأن القواعد المعنية بأسواق الكربون وخطط التعويض. ويجب أن يتواصل التقدم المحرز في خطط التكيف بنفس الوتيرة المحددة في برنامج عمل جلاسكو شرم الشيخ، ويجب أن تقود هذه الخطط إلى التنفيذ الفعلي على الأرض للمشروعات.

وينبغي أن يحدث الجدل العقلاني بشأن تدفقات تمويل الأنشطة المناخية لأن التأخير في تنفيذ مشروعات التخفيف والتكيف تزيد التكاليف ببساطة على الصعيدين الإنساني والمالي.
بالنسبة لكافة الموضوعات، يسعى أعضاؤنا للتوصل إلى وضوح مطلق لا لبس فيه بشأن لوائح القواعد، والشفافية والمساءلة في العمل. وأحد الأمور الرئيسة المهمة هو الثقة في السياسات على المستوى الوطني والدولي عبر مجموعة من العوامل المحركة التنظيمية (بما في ذلك اللوائح التنظيمية، تدابير المالية العامة، خطط الاتجار، المبادئ التوجيهية، المعايير، سلاسل التوريد). وهذا من شأنه فتح المجال للاستثمار الضروري المطلوب من أجل التغييرات العميقة الواجب إدخالها.

سوف تكون معالجة أزمة الطاقة الحالية أمرًا يتسم بالحساسية. ويستلزم النهج الاقتصادي المحض عدم إدخال أي تغييرات في البنية التحتية الحالية للوقود الأحفوري، وقبول تقليص العرض وبدلاً من ذلك زخم هائل بشأن تنفيذ تدابير معنية بالطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة، ولكن ذلك يغفل التكاليف الفورية التي على المحك على المستوى الإنساني. ولا ريب أن هذه هي اللحظة الدقيقة لإحداث تغيير محوري مطلق لا يحدث سوى مرة واحدة في كل جيل في طريقة التقدم في مسألة كفاءة استخدام الطاقة واستخدامها في نواح تقبع فيها حاليًا بلا حراك، مثل في المباني وفي النقل. كما أنها اللحظة الدقيقة للاستثمار بقوة أكبر وأكثر في الطاقة المتجددة ولتسريع عملية التخلص من ذلك الوقود الأحفوري الجامح. وفي هذا الأثناء، لا يسعنا ترك الفئات الأشد ضعفًا في المجتمع لأن تموت جوعًا أو تتجمد أو تتعرض لاحترار مفرط؛ جراء انكماش مؤقت في إمدادات الطاقة وارتفاعات الأسعار المقترنة بها وتفاقمها تلك الأزمنة الفاصلة الحتمية لتحسين المهارات والتصنيع في هذه المرحلة الانتقالية. ويمكن وينبغي التصدي لكلا المسألتين باعتبارهما وجهين لعملة واحدة. ويهيب معهد الإدارة والتقييم البيئيين بالحكومات وصناع القرار في كافة أرجاء العالم بتحقيق القيادة على كافة المستويات المطلوبة لاتخاذ ما يلزم لتنفيذ هذه الدعوة إلى العمل.

ويدعو المعهد حكومة المملكة المتحدة - التي تسلم الراية إلى مصر لتكون الدولة المضيفة - إلى وضع والمحافظة على معايير ولوائح تنظيمية بيئية عالمية الريادة، فضلاً عن القدرة الجوهرية المطلوبة لإنفاذ هذه القواعد.

IEMA Transforming the world to sustainability

معلومات إضافية

للمزيد من المعلومات من معهد الإدارة والتقييم البيئيين - هيئة
العضوية المهني - المعني بالبيئة والاستدامة، الرجاء التواصل مع:
كلوي فيدي: cfiddy@iema.net

نبذة عن معهد الإدارة والتقييم البيئيين

معهد الإدارة والتقييم البيئيين هو هيئة مهنية لجميع العاملين في مجالي
البيئة والاستدامة. ونحن ملتزمون
بدعم كل هؤلاء المهنيين وتشجيعهم والارتقاء بثقتهم
وأدائهم والتعريف بهم وتقديرهم.
ونحن نبذل هذه الجهود من خلال توفير الموارد والأدوات، وتقاسم الأبحاث
والمعرفة بالإضافة إلى التدريب والتأهيل الرسميين
المتميزين بالجودة العالية للوفاء بالمتطلبات الحقيقية للأعضاء منذ
أولى خطواتهم على سلم الحياة المهنية، وحتى أعلى القمة.
نحن نؤمن بأننا معًا قادرون على تغيير الإدراكات
والتوجهات بشأن صلة الاستدامة
وأهميتها الحيوية باعتبارها قوة تقدمية لصالح الجميع. معًا
نحن نحوّل العالم إلى الاستدامة.
iema.net

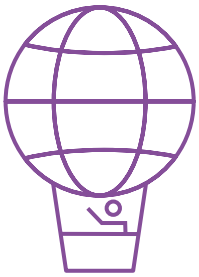

IEMA +44 (0)1522 540069 | info@iema.net | iema.net
IEMA, City Office Park, Tritton Road, Lincoln, LN6 7AS. UK

Nov 2022

© IEMA 2022